

E

Library
الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

المجلس



E/ESCWA/TC/2001/36
31 August 2001
ORIGINAL: ARABIC

12-10-2001

الاقتصادي والاجتماعي

LIBRARY & DOCUMENT SECTION اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير عن
المهمة الاستشارية إلى وزارة التخطيط
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

خلال الفترة
١٢-١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠١

إعداد

كامل كاظم العضاض
المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

ملاحظة: الآراء الواردة في هذا التقرير هي آراء المستشار الإقليمي وليست بالضرورة آراء الإسكوا.

01-0729

خلاصة تنفيذية

في مطلع عام ٢٠٠١ تقدمت وزارة التخطيط في دولة الامارات العربية المتحدة عن طريق مكتب الممثل المقيم في أبو ظبي بطلب لخدمات المستشار الاقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الاقتصادية، (بدون تحديد المدة)، لمراجعة ما تم إنجازه في مجال إعداد حسابي الإنتاج وتوليد الدخل لبعض القطاعات المؤسسية على مستوى الإقتصاد الإماراتي. ولم يكن بالامكان تلبية الطلب، بسبب الإلتزامات، لأكثر من ستة أيام، في شهر حزيران الماضي.

خلال هذه المهمة القصيرة تم التركيز على الفعاليات الآتية:

- ١- إبداء الملاحظات الخاصة بالتقرير الأولي المعد في إدارة التخطيط والذي تضمن تقديرات أولية لحسابات إجمالية للإنتاج وتوليد الدخل.
- ٢- تقديم عرض لشرح معالم نظام تأليف حسابات نظام الحسابات القومية المحوسب (SNAC).
- ٣- تقديم توجيهات للمباشرة في إعداد جدول أولي للموارد والاستخدامات (SUT).
- ٤- مقابلات ومناقشات
- ٥- تقديم بعض التوصيات الأساسية

ونوجز في أدناه أهم هذه التوصيات:

- ١- تطبيق مقترحات إدارة الإحصاء الخاصة بإجراء مسوحات إحصائية ميدانية خلال السنوات الثلاث القادمة، ولكن بإعطاء الأولوية للمسوحات الآتية:
 - أ- المسح الصناعي
 - ب- مسح ميزانية الأسرة
 - ج- مسح لنشاط التشييد والبناء
 - د- تطوير الإحصاءات المالية لقطاع الحكومة العامة والعالم الخارجي
- ٢- إقامة وحدة متخصصة في إعداد الحسابات القومية والمؤشرات الاقتصادية الأخرى.

- ٣- تعيين ما لا يقل عن اثنين من المواطنين الإماراتيين في هذه الوحدة بهدف نقل المعرفة والخبرة الإحصائية في مجال الحسابات القومية.
- ٤- وضع توصيفات وظيفية مفصلة لهذه الوحدة .
- ٥- مراجعة وتطوير استراتيجية العمل الإحصائي وخطط أو برامج الفعاليات الإحصائية في إدارة الإحصاء.

محتويات التقرير

الصفحة	الموضوع
	خلاصة تنفيذية
١	١- تمهيد وخلفية.....
٣	٢- طلب المهمة ومدتها وشروط العمل المرجعية
	٣- التنفيذ
	١-٣ مراجعة ومناقشة مسودة التقرير الأولي (المعد من قبل البحر المختص في الحسابات القومية في إدارة التخطيط) لتقدير حسابي الانتاج وتوليد الدخل للقطاعين غير المالي والمالي
٤	٢-٣ عرض لنظام التأليف الآلي لحسابات نظام الحسابات القومية (SNACS AL-ADHADH)
٦	٣-٣ مقابلات ومناقشات
٧	٤- بعض توصيات أساسية
٨	٥- مرفقات

١ - تمهيد وخلفية

زار هذا المستشار دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم خدمات إستشارية الى وزارة التخطيط (الاتحادية) في أبوظبي خلال السنوات الثلاث المنصرمة خمس مرات، في مهمات للمساعدة في تطبيق نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (SNA 1993). ولم تكن تلك المهمات تتعلق كلها بالحسابات القومية؛ إذ كانت هناك مهمتان مشتركتان مع الأستاذ عبد الإله الديوه جي المستشار الإقليمي للاتصالات وشبكات الكمبيوتر؛ الأولى منها كانت ندوة لعرض مفاهيم تنسيق وتبادل ونشر المعلومات الإحصائية؛ والثانية لدراسة إعادة هيكلية وزارة التخطيط. ومن المهمات الثلاثة المتبقية كانت هناك مهمة تتعلق بتطوير إحصاءات الأسعار. وكانت المهمات، غالباً، لمدد قصيرة تتراوح ما بين ثلاثة أيام الى أقصى مدة لأسبوعين خلال المهمة الأولى فقط.

ولعل هناك عدد من العوامل التي كان ولا يزال يحول دون تحقيق تقدم مهم في مجال تطبيق النظام الجديد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وفي مقدمة هذه العوامل، هو عدم وجود دائرة أو شعبة أو وحدة مختصة في إعداد الحسابات القومية. بل كان العمل موزعاً بين عدد من الموظفين المختصين في تحضير دراسات تخطيطية أو تقييمية في إدارة التخطيط (وهي إحدى الإدارات الأساسية في وزارة التخطيط الاتحادية). ولم يكن هناك سوى موظف واحد متفرغ، تنصب مهمته في تجميع تقديرات القيمة المضافة التي يعدها الموظفون التخطيطيون كل حسب النشاط الإقتصادي الذي يختص به. ويستقي هؤلاء الموظفون معلوماتهم وبياناتهم من مصادر مختلفة منها إدارة الإحصاء. وهذه الأخيرة لا دور لها في إعداد الحسابات القومية.

وكان لهذا الوضع ولا يزال أثر سلبي في تطوير طرائق تقدير الحسابات القومية، من جهة، وفي تطبيق النظام الجديد بمعاييره وتصانيفه وحساباته المتطورة والمتكاملة، من جهة أخرى. وهذا على الرغم من الخطوة الجيدة المتخذة مؤخراً بتعيين مختص مؤهل للتفرغ لتطبيق النظام. أضف الى ذلك، لوحظ بأنه لا توجد كوادرات وطنية مكلفة بهذا العمل الفني. وهذا ما يجعل المعرفة والخبرة الفنية مقتصرة على غير المواطنين؛ وعند تركهم العمل تذهب معهم المعارف والخبرات. وعلى ذلك، لم تعط عناية كافية لتوطين هذه المعارف والخبرات.

وعلى أية حال، أكد هذا المستشار في جميع تقاريره على أهمية إنشاء وحدة أو قسم متخصص لإعداد الحسابات القومية والمؤشرات الإقتصادية والاجتماعية الأخرى. كما حثّ المستشار وجود هذه الوحدة في إدارة الإحصاء، نظراً للأسباب الآتية:

- أ- ان الحسابات القومية هي المستهلك الأساسي لكافة البيانات الأولية او الإحصاءات الأساسية التي تعدّها الأجهزة الإحصائية المركزية وغير المركزية.
- ب- إن مفاهيم وتصانيف ورموز ومعايير تقييم كافة الإحصاءات الإقتصادية والمالية والاجتماعية تستمد بل وتتطابق مع تلك الواردة في نظام الحسابات القومية. وهذا يعني بأن الأخير يمثل المرجعية المفاهيمية لكافة الأنظمة الإحصائية.
- ج- وعلى ذلك، للمحاسب القومي دور مهم في تطوير النظم الإحصائية أي ان مشاركته في إعداد البرامج الإحصائية التي تعدّها إدارة الإحصاء يعتبر مهماً جداً في ضمان إتساقها مع المعايير الدولية وفي جعلها قابلة للمقارنات الدولية، فضلاً عن ملائمتها لأغراض التحليل الإقتصادي والتخطيط العلمي. هذا إذا لعب المحاسب القومي مثل هذا الدور.
- د- تكتسب الحسابات القومية دقتها وموضوعيتها من دقة وموضوعية البيانات الإحصائية الأساسية. وبالنظر لأهمية الموضوعية والحياد في إعداد الإحصاءات الأولية والإحصاءات المشتقة منها كالحسابات القومية لا بد ان يكون العاملين في هذا المجال من غير العاملين في أجهزة التخطيط. ذلك لأن الأجهزة الخيرة تستخدم الإحصاءات ولا تصنعها ولا يجوز أن تصنعها حفاظاً على موضوعيتها وحيادها وإستقلاليتها. وعلى ذلك أوصى هذا المستشار بتأسيس وحدة الحسابات القومية في إدارة الإحصاء، وإيكال دور تنسيقي مهم لها ما بين جهات ثلاث هي: مصادر البيانات (داخل وخارج وزارة التخطيط)، وأجهزة التخطيط ذاتها، والأجهزة الإحصائية في الإمارات السبعة.

وليس هناك إصرار على نقل أو تأسيس وحدة الحسابات القومية في إدارة الإحصاء، طالما هناك من القواعد ما يمكنها من تأدية وظائفها الفنية ودورها التنسيقي وقدرتها على تبني التقنيات الحديثة وتطويرها بدون تدخل يؤثر على موضوعية عملها.

فضلاً عما تقدم، درس هذا المستشار الوضع الإحصائي على مستوى دولة الإمارات وعلى مستوى الإمارات السبعة دراسة مفصلة (أنظر التقرير الفني عن المهمة الاستشارية الأولى خلال المدة ٨-٢٢ مايو

١٩٩٩) وخلص الى تشخيص حالة التثنت والتكرار وعدم الاتساق في انتاج البيانات الإحصائية على مستوى الدولة. ولإبراز هذه الظاهرة عٌقدت ندوة بمشاركة خبراء آخرين في نهاية أكتوبر ١٩٩٩، حيث طرحت مفاهيم التنسيق وأساليبه، وأهمية إستخدام تقنية المعلومات في انتاج وتبادل ونشر البيانات الإحصائية، ووضعت لهذا الغرض توصيات محددة. كما قدم هذا المستشار مقترحات تتضمن خطة للمسوحات الميدانية المطلوبة الى جانب خطة مقسمة الى مراحل لتطبيق نظام الحسابات القومية في تقريره خلال المهمة الأولى؛ وأشار الى هذه المقترحات في كل تقاريره اللاحقة.

ولعل مما يشير الى سعي جاد لسعادة وكيل الوزارة لتطوير عمل كل من إدارتي التخطيط والإحصاء؛ هو انه أناط إدارة التخطيط بالاستاذ محمد صالح شلواح، حيث لمسنا رغبته الشديدة لتطوير الحسابات كأدوات فعالة لأغراض التخطيط. كما أناط إدارة الإحصاء بالاستاذ راشد عبد الرحمن النعيمي الذي تقدم ببرنامج جيد للمسوحات الإحصائية حال تسلمه هذه الإدارة.

زد على ذلك، فقد تم تعيين باحث أو خبير للمتفرغ لإعداد الحسابات القومية ولتطبيقها بموجب النظام الجديد. كل هذه التطورات تبشر بخير، لا سيما وأنا قد سمعنا مباشرة من سعادة وكيل الوزارة الأستاذ عبد اللطيف حماد بأنه مع جميع التوصيات المقدمة في هذا الشأن، وانه يسعى لتطوير الوزارة وعادة هيكلتها بمباركة وتعزيد معالي الوزير.

وفي هذه المهمة الحالية أقتصرت نشاطات المستشار، نظراً لقصر المدة (خمسة أيام)، على ابداء ملاحظاته الفنية على تقرير أولي قدمه الباحث الإحصائي الجديد والمتفرغ لتطبيق نظام الحسابات القومية (SNA 1993)، الدكتور وسام جميل، وإسداء توجيهات ومقترحات لمواصلة العمل لتعديل التقديرات الحالية ولبناء بقية الحسابات . كما تدارس هذا المستشار البرامج الإحصائية لإدارة الإحصاء مع مدير الإدارة الأستاذ راشد النعيمي. وختاماً قابل المستشار سعادة وكيل الوزارة لمناقشة أهم توصيات هذا التقرير.

٢ - طلب المهمة ومدتها وشروط العمل المرجعية

في مطلع هذا العام تقدمت وزارة التخطيط في دولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق مكتب الممثل المقيم في أبو ظبي بطلب الى الاسكوا للاستعانة بخدمات المستشار الإقليمي في الحسابات القومية والإحصاءات الإقتصادية، ولم تحدد مدة الطلب. ونظراً لإلتزامات هذا المستشار السابقة، فقد وافقت سيادة

الأمين التنفيذي على ايفاده لمدة ستة أيام بعد انتهاء مهمة أخرى له في إمارة دبي، وذلك خلال المدة ٦/١٣ - ٢٠٠١/٦/١٨. أما أغراض هذه المهمة فقد تحددت بموضوعين:

- ١- مراجعة وتوجيه تقرير الباحث المختص في الحسابات القومية في إدارة التخطيط المتضمن إعداد حسابي الانتاج وتوليد الدخل.
- ٢- تقديم الإستشارة الفنية في مجال الاستمرار في إعداد بقية حسابات النظام وتطوير قاعدة البيانات الإحصائية.

ولدى مباشرة المستشار عمله في إدارة التخطيط ومقابلة الأخ مدير الإدارة الأستاذ محمد صالح شلواح والباحث المختص د. وسام جميل، تم التباحث حول شروط العمل أعلاه، وأشير الى نظام الحوسبة المطلوب لإعداد التقديرات، مما استدعى تقديم عرضاً لهذا النظام كما سنيين لاحقاً. ومن أجل دراسة وضع قواعد البيانات كان لا بد من مقابلة الأستاذ راشد النعيمي مدير إدارة الإحصاء في وزارة التخطيط.

٣- التنفيذ

٣-١ مراجعة ومناقشة مسودة التقرير الأولي لتقديرات حسابي الانتاج وتوليد الدخل

كان هذا المستشار قد أشار في تقاريره السابقة بأن قاعدة البيانات المتاحة تسمح، في الأقل، في هذه المرحلة، لإعداد حسابي الانتاج وتوليد الدخل لأربع من القطاعات التنظيمية أو المؤسسية، وهي القطاع غير المالي والمالي والحكومة العامة، وربما حساب الأسر المعيشية بصورة مجملة. وقد عمل منسق الحسابات القومية السيد حمدي يوسف على إعداد إجماليات على المستوى الكلي بدون تقسيم قطاعي لمتغيرات الانتاج وتوليد الدخل لعام ١٩٩٨، بتعديل محدود للمفاهيم.

وبعد تعيين السيد وسام جميل كمتفرغ لتطبيق النظام الجديد و/أو تعديل التقديرات الجارية للنتائج المحلي الإجمالي حسب مفاهيم وتصانيف نظام الحسابات القومية الجديد لعام ١٩٩٣، فقد باشر بإعداد تقديرات أولية للإنتاج وتوليد الدخل للأنشطة الاقتصادية السلعية والخدمات، ومن ثم جمعها في حساب موحد للمشروعات غير المالية. أما بالنسبة لأنشطة الوساطة المالية وتسييرها وخدمات التأمين وإعادة التأمين وصناديق التقاعد، فإنه لم يعدّها مفصّلة كأنشطة، بل قدمها كتقديرات بحساب موحد لقطاع المشروعات المالية. ولم يعدّ تقديرات لبقية القطاعات المؤسسية كالحكومة العامة والأسر المعيشية.

تناول التقرير استعراض بعض المفاهيم الأساسية في النظام الجديد (SNA 1993)، وأشار الى تقارير هذا المستشار السابقة، وأستند في مناقشاته الى الخطة الاسترشادية لتطبيق نظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣ التي وضعها هذا المستشار مقسمة الى مراحل تطبيقية تتناسب مع توفير البيانات وتحسين قواعد المعلومات.

لم يتضمن التقرير أية تفاصيل عن كيفية إعداد التقديرات حسب الأنشطة لكي نستطيع التعليق عليها كأسلوب. وإذا كانت التقديرات قد أعدت بنفس الأسلوب السابق الذي لا زال جارياً لإعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتي كان السيد حمدي يوسف مسؤولاً عنها، فلا يمكن القول بأن التقديرات الجديدة قد أدخلت تعديلات في الشمول والتعاريف وأساليب التقييم التي جاء بها النظام الجديد.

وفي هذه الحالة يمكن القول بأن المنهجية السابقة مستمرة سوى ان السيد الباحث قد أعاد تجميعها في حساب موحد للقطاعات غير المالي والمالي.

وبشأن المنهجية السابقة فقد سبق ان درسها مفصلاً هذا المستشار بالتشاور التام مع كل موظف مختص بنشاط معين، وبيّن نقاط الضعف والقوة واتجاهات التطوير لتقديرات كل نشاط على حدة. ويمكن الرجوع الى تقرير المهمة الأولى لهذا المستشار للوقوف على هذه التفاصيل المنهجية، وعليه لا نرى ضرورة للتكرار هنا.

لقد تمت مناقشة د. وسام جميل معد التقرير بحضور الأخ الأستاذ محمد صالح شلواح، مدير إدارة التخطيط حول محتويات التقرير ومجالات تطويره. لقد أشير في معرض النقاش الى انه لا بد من العمل على تشخيص الفجوات الإحصائية الأساسية في الإحصاءات الوطنية والمحلية. ولعل أفضل أسلوب لقياس حجم هذه الثغرات هو البدء في إعداد جدول إجمالي للموارد والاستخدامات، ذلك لأن تفصيل هذا الجدول سيكشف عن مناطق الشح من جهة وعن التناقض من جهة أخرى في البيانات الإحصائية حسب مصادرها؛ أي من مصادرها الأساسية كالتجارة الخارجية والانتاج المحلي وبيانات ميزانية الدولة وبيانات ميزان المدفوعات. وبعد تشخيص الفجوات والنقص في البيانات يمكن الرجوع الى خطة المسوحات الميدانية وفعاليات التنسيق الإحصائي مع مصادر إدارية، وتعديلها بما يساعد في سد النقص ولثم الفجوات في البيانات الإحصائية.

وعلى ذلك، لا بد من العمل بتنسيق وثيق مع إدارة الإحصاء لبلورة خطة العمل الإحصائي السنوية لتشمل المسوحات المطلوبة على مستوى دولة الإمارات، بالإضافة الى فعاليات التنسيق مع مصادر بيانات خارجية (لدى دوائر و جهات حكومية مركزية ولدى الامارات السبعة).

وبيّن المستشار أهمية استخدام تقنية الحواسيب الالكترونية لإعداد التقديرات. وفي ضوء المداولات طلب السيد المدير أن نقدم عرضاً بنظام التأليف الآلي لحسابات نظام الحسابات القومية الذي تم إعداده ويجري تجريبه الآن في الأردن.

كما ناقشنا مع السيد وسام نموذجاً لإعداد جدول الموارد والاستخدامات بصورة إجمالية كمدخل لجدول أكثر تفصيلاً يتم التوغل فيه حسب توفر البيانات على مراحل. وقد تكلف الأخ وسام بالسعي لإعداد مثل هذا الجدول لاحقاً.

٢-٣ عرض لنظام التأليف الآلي لحسابات نظام الحسابات القومية (SNACS AL-ADHADH)

لقد تم تصميم هذا النظام كأسلوب أو إطار للعمل بأربع مراحل؛ المرحلة الأولى هي مرحلة قواعد البيانات والتي لها مواصفات وتصنيفات ومفاهيم محدده. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة تدقيق وتجميع البيانات على المستوى المتوسط أو المستوى القطاعي. وفي المرحلة الثالثة يجري العمل على تعديل ومجابهة وتدقيق وتحويل مفاهيم المتغيرات لتتنطبق مع مفاهيم وتصانيف نظام الحسابات القومية. أما في المرحلة الرابعة فيجري تحويل المتغيرات الى حسابات للأنشطة والمنتجات والقطاعات المؤسسية.

لقد تم عرض التوصيف الكامل لهذا النظام في اجتماع خاص حضره مدير إدارة التخطيط الأستاذ محمد صالح شلواح والاستاذ عبد القادر مساوي مساعد مدير الإدارة، وكل من د. وسام جميل والسيد حمدي يوسف، والسيد عمر الطيبي، الباحث الإحصائي. كما أن الديسك المتضمن لتفاصيل هذا العرض قد أعطي الى السيد عبد القادر مساوي وكذلك للسيد وسام جميل بالإضافة الى ديسكات عديدة تتضمن جوانب مختلفة من نظام الحسابات القومية كان قد أعدها هذا المستشار لفائدة الكوادر في اجهزة إحصائية في دول أعضاء أخرى في الاسكوا. وعليه لا نرى ضرورة لتكرار الوصف الفني والتحليلي لهذا النظام.

ولنا أمل وطيد بأن تتم الاستفادة منه في كل من إدارتي التخطيط والإحصاء في وزارة التخطيط.

٣-٣ مقابلات ومناقشات بشأن تحسين قواعد البيانات الإحصائية

كان لا بد من مقابلة الفاضل الأستاذ راشد النعيمي مدير إدارة الإحصاء وبناءً على طلبه. فقد طرح الأستاذ النعيمي خطة عمل إدارة الإحصاء لإجراء عدد من المسوحات الميدانية، منها عاجلة مثل إحصاء التجارة الداخلية، ومسوحات أخرى قد تتوفر لها موارد في السنوات القادمة.

وفي هذا الخصوص يؤيد هذا المستشار جهود هذه الإدارة في وضع تصور كلي لمسوحات ميدانية لسد ثغرات إحصائية أساسية في قواعد البيانات الوطنية. فإحصاءات التجارة الداخلية على مستوى دولة الإمارات ضعيفة جداً، ولم يسبق أن أجري مسح على صعيد الاقتصادي الوطني، بل كانت هناك مسوحات محدودة في كل من امارتي دبي وابو ظبي. وكان تقدير هوامش التجارة يستند الى هذين المسحين المحدودين والقديمين، ومن ثم يجري تعميم نتائجها على صعيد اقتصاد دولة الإمارات ككل، مما يوّلد هامشاً كبيراً من الخطأ الإحصائي الذي لا يمكن تحديده بدقة.

وفي الوقت الذي طلب السيد مدير إدارة الإحصاء مساعدة هذا المستشار لتطوير خطط عمل هذه الإدارة، أكد المستشار على تأييده للتوجهات الجديدة ولكنه أشار الى بعض الأولويات لبعض المسوحات الميدانية، كما سيأتي ذكرها ضمن التوصيات الختامية لهذا التقرير.

وبيّن المستشار بأن الاسكوا ستدرس أية طلبات للدعم الفني في هذا الخصوص تأتي من دولة الإمارات العربية المتحدة الموقرة.

وفي ختام مهمته تشرف هذا المستشار بمقابلة سعادة وكيل وزارة التخطيط الأستاذ عبد اللطيف محمد بن حماد بحضور كل من سعادة وكيل الوزارة لشؤون المالية والادارية الدكتور حسن يوسف حمادي والفاضل الأستاذ محمد صالح شلواح مدير إدارة التخطيط وآخرون (أنظر المرفق رقم ١).

وفي هذا اللقاء استعرض المستشار الأهداف المحددة لمهمته الحالية وأشار الى التوصيات العديدة التي تضمنتها تقاريره السابقة، وتمنى على سعادة الوكيل أن تتم الاستفادة، قدر الامكان، من تلك التوصيات العديدة.

وفي معرض ردّه بيّن سعادة الوكيل بأنه مع جميع التوصيات الهادفة الى تطوير العمل الفني في الوزارة، وما على رؤساء الإدارات إلا أن يبلورها الى عمل ونحن حاضرون تماماً الى دعمهم بالقرارات المناسبة. وذكر سيادته بأنه يتطلع، بمعاوضة معالي الوزير، الى تطوير الوزارة والى تحسين هيكليتها الوظيفية، بالاضافة الى ايمانه بضرورة دعم وتمكين إدارة الإحصاء للإضطلاع بمسؤولياتها الإحصائية الجسيمة. أما بشأن قسم الحسابات القومية فإن إعادة هيكلة الوزارة سوف لا تغطى التوصيات بشأن هذا القسم.

وفي ختام اللقاء قدم المستشار شكره وتقديره لدعم ومعاوضة سعادة وكيل الوزارة، وأكد على ان الاسكوا ستستمر في تقديم كل ما يمكن من العون الفني لتعزيز حركة التنمية في دولة الامارات العربية الناهضة.

٤- بعض التوصيات الأساسية

- ١- تطبيق مقترح المسوحات المقدم من قبل ادارة الاحصاء وإعطاء الأولوية لـ:
 - أ- المسح الصناعي
 - ب- مسح ميزانية الأسرة
 - ج- مسح التشييد والبناء
 - د- تطوير البيانات المالية (ميزانية الدولة وميزان المدفوعات)
- ٢- السعي لإقامة وحدة أو قسم مختص في إعداد الحسابات القومية.
- ٣- تعيين ما لا يقل عن اثنين من المواطنين للعمل في وحدة الحسابات القومية
- ٤- وضع توصيفات محددة لعمل وحدة الحسابات القومية
- ٥- وضع توصيفات محددة لعمل اللجنة الوطنية العليا للإحصاء
- ٦- قد يكون مناسباً الآن مراجعة كل من خطة المسوحات الإحصائية والخطة الاسترشادية لتطبيق نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

شكر وتقدير

يتقدم هذا المستشار بتقديم خالص تقديره وعرفانه لسعادة وكيل وزارة التخطيط الأستاذ عبد اللطيف محمد بن حماد ولسعادة وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية الدكتور حسن حمادي وللأخ الفاضل محمد صالح شلواح مدير ادارة التخطيط والأخ الفاضل راشد عبد الرحمن النعيمي مدير إدارة الإحصاء وكذلك لجميع الزملاء المذكورة اسماءهم في المرفق رقم (١)، لما قدموه من ترحيب ودعم ومعاذرة. سائلاً المولى بالتوفيق للجميع.

المرفق رقم (١)

قائمة بالسادة المسؤولين الذين تمت مقابلتهم أو حضروا الاجتماعات

وكيل وزارة التخطيط	الأستاذ عبد اللطيف محمد بن حماد
وكيل الوزارة للشؤون المالية والإدارية	الدكتور حسن حمادي
مدير إدارة التخطيط	الأستاذ محمد صالح شلواح
مدير إدارة الإحصاء	الأستاذ راشد عبد الرحمن النعيمي
مساعد مدير إدارة التخطيط	الأستاذ عبد القادر مساوي
محلل اقتصادي	د. وسام جميل
باحث اقتصادي رئيسي	الأستاذ حمدي يوسف

المرفق رقم (٢)

الدكتور / كامل الوضائف

كامله اوليه لأظلام، الرقام حسب النظام
الجديد لعام ١٩٩٢ نرجو الاطلاع وموافقنا
بتعليقاتكم من خلال الزياره، نقاديه
مذكرة مرفوعة
١٤١٧/٤١٧

لمساعدة وكيل وزارة / التخطيط حول مراحل تطبيق نظام الحسابات القومية

لسنة ١٩٩٣

بعد التعمية والاحترام،،،

بناء على توجيهات سعادتكم في ٢٥ / ١٢ / ٢٠٠٠ نرفع تقريرنا حول المراحل
التي تم تطبيقها في إدارة التخطيط لنظام الحسابات القومية لسنة ١٩٩٣ وفقاً
للجدول المزمع الذي تم إقراره مع المستشار الأقليمي للأسكوا ورغم الصعوبات
والمعوقات التي واجهت الإدارة في عدم توفر البيانات اللازمة لتطبيق النظام
والتي تضمنتها التوصيات الواردة في التقرير المرفق والذي قام بإعداده
الدكتور / وسام جميل توفيق المشرف على تطبيق النظام الجديد على المستوى
الإجمالي و القطاعي.

للتفضل بالاطلاع وإبداء توجيهات سعادتكم .

رائد عبد الرحمن النعيمي

مدير إدارة التخطيط

التمت
١٤١٧/٤/٥
١١

